زُبْدة المقترح

فی علم المصطلح

علم اصول الحديث

علم مصطلح اهل الاثر

علم الدراية

علم الرواية

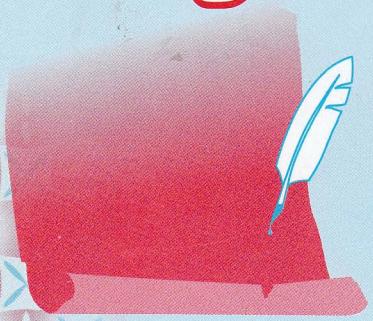

تاليف

عبدالمنان بن عبدالحق النورفوری

الاستاذ بالجامعة المحمدية جوجرانواله

باكستان

الناشر:

ادارة التحقيقات السلفيه جوجرانواله

بسم الله الرحمن الرحيم

علم أصول الحديث

العلم : مصدر علم يعلم، و هوضد الجهل.

قال صاحب القاموس:علمه كسمعه علما بالكسر عرفه، و علم هو فى نفسه و رجل عالم و عليم .اه(١٥٥/٤)

قال الراغب فى المفردات: العلم ادراك الشىء بحقيقته و ذلك ضربان: أحدهما: ادراك ذات الشىء، و الثانى: الحكم على الشىء بوجود شىء هو موجود له أو نفى شىء هومنفى عنه، فالأول هو المتعدى الى مفعول واحد، نحو:﴿ لا تعلمونهم الله يعلمهم﴾ و الثانى المتعدى الى مفعولين، نحو قوله:﴿ فان علمتموهن مومنات﴾.

و العلم من وجه ضربان نظرى و عملى، فالنظرى: ما اذا علم فقد كمل، نحو: العلم بموجودات العالَم، و العملى: ما لا يتم الا بأن يعمل كالعلم بالعبادات، و من وجه آخر ضربان عقلى و سمعى . اه (٣٤٨).

قال الحافظ شيخنا المحدث الكوندلوى فى تحفة الاخوان: العلم يطلق على معان هو بمعنى المصدر حصول المطلوب للعاقل، و بمعنى المبدأ الحاصل للعاقل، و الحقيقى صفة يتجلى بها المطلوب لمن قامت هى به.

طرقه للبشر ثلاثة الأخذ من المحسوس فان كان بصورة جزئية معروضة بلواحق المادة الشهادية فاحساس، و أنواعه خمسة، و ان كان بلواحق المثالية فتخيل، و ان كان بمعانى جزئية فتوهم، و ان كان بصورة كلية فتعقل، و القضايا المنعقدة منها تسمى بديهيات.و الانتقال من المعلوم بالتدريج نظر، و بالدفعة حدس، و الحاصل نظرى و حدسى.

و الأخذ من الغيب وحى و كشف و الهام.

و الغرض من العلم ايراث كمال يعتد به . ا ه (٨)۔

﴿فائدة﴾ واعلم أن الوحى يختص بالأنبياء و الرسل فانه لا يوحى الى غيرهم، و قد ختمت الانبياء بنبينا محمد صلى الله عليه و سلم، و كشف غير الأنبياء و الهامهم و رؤياهم ليست بحجة فلا تثبت بها الشرع وأما كشف الأنبياء والهامهم ورؤياهم فمن انواع الوحى الذى كان يأتيهم، هذاو قد يطلق العلم على الأمور المعلومة، و على الملكة.

الأصول :

جمع أصل، و هو فى اللغة: رأس البناء، و جذر الشجر، و أسفل الشىء.

قال صاحب القاموس: الأصل أسفل الشىء كالياصول ج أصول، و آصُل، و أصُل ككرم صار ذا أصل أو ثبت و رسخ أصله كتأصل، و الراى جاد . ا ه(٣/٣٣٩).

و قال الراغب فى مفرداته: وأصل الشىء قاعدته التى لو توهمت مرتفعة لارتفع بارتفاعه سائره. لذلك قال تعالى: ﴿أصلها ثابت و فرعها فى السماء﴾ . ا ه (١٧)۔

وقال الشوكانى فى ارشاد الفحول : و هو. أى الأصل. فى اللغة: ما يبتنى عليه غيره و فى الاصطلاح: يقال على الراجح، و المستصحب، و القاعدة الكلية، و الدليل. ا ه (٣).

و مثله فى مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت (١/٨).

و المراد بالأصول هنا القواعد و الأمور التى يحصل بها معرفة مصطلحات أهل الحديث، و صفات الحديث الذى يقبلونه و يردونه، و أحوال الراوى التى يقبل فيها حديثه و يرد.

الحديث:

فی اللغة: الجدید و الخبر کالحِدِّیثیٰ ج أحادیث شاذ و حِدثان و یضم و رجل حَدُث و حَدِث و حِدُث و حِدِّیث کثیره. قاله صاحب القاموس (١/١٧٠).

و قال الراغب: و کل کلام یبلغ الانسان من جهة السمع أو الوحی فی یقظته أو منامه یقال له حدیث، قال عزو جل:﴿ وَ اِذْ أَسَرَّ النَّبِیُّ اِلٰی بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِیْثاً﴾قال تعالی:﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِیْثُ الْغَاشِیَةِ﴾ و قال عز و جل:﴿ وَ عَلَّمْتَنِی مِنْ تَأوِیْلِ الْأَحَادِیْثِ ﴾ أی ما یحدث به الانسان فی نومه، و سمی تعالی کتابه حدیثا، فقال :﴿ فَلْیَأتُوا بِحَدِیْثٍ مِثْلِهِ﴾ و قال تعالی:﴿ أَفَمِنْ هٰذَا الْحَدِیثِ تَعْجَبُونَ﴾ و قال تعالی:﴿ فَمَا لِهٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا یَکَادُوْنَ یَفْقَهُوْنَ حَدِیْثًا﴾ و قال تعالی:﴿حَتّٰی یَخُوضُوا فِی حَدِیْثٍ غَیْرِهِ﴾وقال تعالی :﴿فَبِأَیِّ حَدِیْثٍ بَعْدَ اللّٰهِ وَ آیَاتِهِ یُؤْمِنُونَ﴾ و قال تعالی:﴿وَ مَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللّٰهِ حَدِیْثًا﴾.

و قال علیه السلام: "ان یکن فی هذه الأمة محدَّث فهو عمر. و انما یعنی من یلقی فی روعه من جهة الملاء الاعلی شیء الخ (١٠٨/١٠٩).

معنی الحدیث اصطلاحا:

قال الحافظ ابن تیمیة فی بعض فتاواه: الحدیث النبوی هو عند الاطلاق ینصرف الی ما حدث به عنهﷺ بعد النبوة من قوله و فعله و اقراره، فهذا کله یدخل فی مسمی الحدیث، و هو المقصود بعلم الحدیث، و قد یدخل فیها بعض أخباره قبل النبوة، و بعض سیرته قبل النبوة، مثل تحنثه بغار حراء، و مثل حسن سیرته کقول خدیجة له:"کلا

و الله لا يخزيك الله انك لتصل الرحم و تحمل الكل و تقرى الضيف وتكسب المعدوم و تعين على نوائب الحق. و مثل المعرفة فانه كان أمّيا لا يكتب و لا يقرأ، و انه كان معروفا بالصدق و الأمانة، و أمثال ذلك مما يستدل به على أحواله التى تنفع فى المعرفة بنبوته و صدقه، و غير ذلك من أحواله، و هذا أيضا قد يدخل فى مسمى الحديث.

و الكتب التى فيها أخباره منها كتب التفسير، و منها كتب السيرة و المغازى، و منها كتب الحديث، و كتب الحديث هى ما كان بعد النبوة أخص، و ان كان فيها أمور جرت قبل النبوة فان تلك لا تذكر لتؤخذ و شرع فعله قبل النبوة، بل قد أجمع المسلمون على أن الذى فرض على العباد الايمان به و العمل هو ما جاء به بعد النبوة. انتهى مقتصرا (قواعد التحديث ٣٦.٣٧.٣٨).

فالحديث ما أضيف الى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة أو حال أو نحو ذلك.

قال جمال الدين القاسمى فى قواعد التحديث: و قال أبو البقاء: الحديث هو اسم من التحديث، و هو الاخبار، ثم سمى به قول أو فعل أو تقرير نسب الى النبى ﷺ، و يجمع على أحاديث على خلاف القياس.

قال الفراء: واحد الأحاديث أحدوثة ثم جعلوه جمعا للحديث. و فيه أنهم لم يقولوا: أحدوثة النبى صلى الله عليه و سلم.

و فى الكشاف: الأحاديث اسم جمع و منه حديث النبى صلى الله عليه و سلم.

و فى البحر: ليس الأحاديث باسم جمع، بل هو جمع تكسير للحديث على غير القياس كأباطيل، و اسم الجمع لم يأت على هذا الوزن، و انما سميت هذه الكلمات و العبارات أحاديث كما قال الله

تعالى:﴿ فَلْيَاتُوا بِحَدِيْثٍ مِثْلِهِ﴾ لأن الكلمات انما تتركب من الحروف المتعاقبة المتوالية، و كل واحد من تلك الحروف يحدث عقيب صاحبه، أو لان سماعها يحدث فى القلوب من العلوم و المعانى، و الحديث نقيض القديم كانه لوحظ فيه مقابلة القرآن . اه (٣٥ـ٣٦)ـ

و فيه أنه لم يلاحظ فيه مقابلة القرآن لأن لفظ الحديث و المحدث قد أطلق على القرآن أيضا قال الله تعالى:﴿اَللّٰهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيْثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾ الآية.و قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:" ان خير الحديث كتاب الله ". و قال تعالى:﴿ مَايَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَّبِّهِمْ مُحْدَثٍ اِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَ هُمْ يَلْعَبُونَ﴾.

فالقرآن حديث و محدث ليس بمخلوق لأنه كلام الله تعالى، و كلام الله تعالى .كسائر صفاته .قائم بذاته، و المخلوق بائن و منفصل عن ذاته تعالى جل و علا. فبين المحدث و المخلوق فرق، هو: أن كل مخلوق محدث، و ليس كل محدث بمخلوق و هذا الفرق قد خفى على كثير من أهل العلم، و هذا مما أفادنا شيخنا الحافظ الكوندلوى .رحمه الله تعالى. فصفة الكلام أزلية أبدية، و جزئياته حديثة و محدثة.

الفرق بين الحديث و الخبر و الأثر:

قال القاسمى فى قواعده: ان هذه الثلاثة مترادفة عند المحدثين على معنى ما أضيف الى النبى صلى الله عليه و سلم قولا أو فعلا أو تقريرااو صفة ،و فقهاء خراسان يسمون الموقوف أثرا، و المرفوع خبرا، و على هذه التفرقة جرى كثير من المصنفين .(٣٥).

و نقل عن البحر: أن الحديث ما جاء عن النبى صلى الله عليه و سلم، و الخبر ما جاء عن غيره، و قيل : بينهما عموم و خصوص مطلق، فكل حديث خبر من غير عكس، و الأثر ما روى عن الصحابة، و يجوز

اطلاقه على كلام النبى صلى الله عليه و سلم أيضا.انتهى.(٣٦).

الفرق بين الحديث و السنة:

السنة: فى اللغة: الوجه أو حره أو دائرته أو الصورة أو الجبهة و الجبينان،و السيرةوالطبيعة، و تمر بالمدينة، و من الله حكمه و أمره و نهيه، ﴿وَ اِلَّا أَن تَأتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِيْنَ﴾ أى معاينة العذاب، و سنن الطريق مثلثة و بضمتين نهجه و جهته، و جاء ت الريح سناسن على طريقة واحدة.قاله فى القاموس.(٢٣٩/٤).

و قال الراغب: و السنن جمع سنة، و سنة الوجه طريقته، و سنة النبى طريقته التى كان يتحراها، و سنة الله تعالى قد تقال لطريقة حكمته و طاعته نحو:﴿ سُنَّةَ اللّٰهِ الَّتِى قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ. وَ لَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللّٰهِ تَبْدِيْلاً وَ لَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللّٰهِ تَحْوِيْلًا﴾ فتنبيه أن فروع الشرائع و أن اختلفت صورها فالغرض المقصود منها لا يختلف و لا يتبدل، و هو تطهير النفس و ترشيحها للوصول الى ثواب الله تعالى و جواره .ا ه(٢٤٥).

و قال صاحب مسلم الثبوت:الأصل الثانى السنة، و هى لغة: العادة و ههنا ما صدر عن الرسول غير القرآن من قول و فعل و تقرير. كذا فى شرح المختصر. ا ه(٩٦/٢.٩٧ مع فواتح الرحموت و المستصفى).

و قال صاحب التلويح: قوله :الركن الثانى فى السنة و هى فى اللغة الطريقة و العادة، و فى الاصطلاح: فى العبادات النافلة و فى الأدلة و هو المراد ههنا ما صدر عن النبى عليه السلام غير القرآن من قول و يسمى الحديث أو فعل أو تقرير،و المقصود بالبحث ههنابيان اتصال السنةبالنبى عليه السلام لأنه يبحث عن كيفية الاتصال بأنه بطريق التواترأو غيره، و عن حال الراوى و عن شرائطه، و عن ضد الاتصال و هو الانقطاع الخ(٢/٢).

و قال الشوكانى فى ارشاد الفحول: البحث الأول فى معنى السنة لغة و شرعا أما لغة: فهى الطريقة المسلوكة، و أصلها من قولهم: سننت الشيء بالمسن اذا أمررته عليه حتى يؤثر فيه سنا أى طريقا،

و قال الكسائى: معناها الدوام، فقولنا: سنة . معناه الأمر بالادامة من قولهم: سننت الماء اذاواليت فى صبه.

و قال الخطابى: أصلها الطريقة المحمودة، فاذا أطلقت انصرفت اليها، و قد يستعمل فى غيرها مقيدة كقوله: من سن سنة سيئة. و قيل: هى الطريقة المعتادةسواء كانت حسنة أو سيئة كما فى الحديث الصحيح :"من سن سنة حسنة فله أجرها و أجر من عمل بهاالى يوم القيامة، و من سن سنة سيئة كان عليه وزرها و وزرمن عمل بها الى يوم القيامة"

و أما معناها شرعا أى فى اصطلاح اهل الشرع فهى: قول النبى صلى الله عليه و سلم و فعله و تقريره، و تطلق بالمعنى العام على الواجب و غيره فى عرف أهل اللغة و الحديث و أما فى عرف أهل الفقه فانما يطلقونها على ما ليس بواجب، و تطلق على ما يقابل البدعة كقولهم : فلان من أهل السنة.

قال ابن فارس فى فقه العربية: و كره العلماء قول من قال : سنة أبى بكر و عمر. و انما يقال : سنة الله و سنة رسوله. و يجاب عن هذا بأن النبى صلى الله عليه و سلم قد قال فى الحديث الصحيح:﴿ عليكم بسنتى و سنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ﴾ و يمكن أن يقال: انه صلى الله عليه و سلم أراد بالسنة هنا الطريقة-

و قيل فى حدها اصطلاحا:هى ما يرجح جانب وجوده على جانب عدمه ترجيحا ليس معه المنع من النقيض. و قيل: هى ما واظب

على فعله النبى صلى الله و سلم مع ترك ما بلا عذر. و قيل: هى فى العبادات النافلة و فى الأدلة ما صدر عن النبى صلى الله عليه و سلم غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير. و هذا هو المقصود بالبحث عنه فى هذا العلم. انتهى كلام الشوكانى.(٣١).

فللسنة اطلاقات ثلث عند أهل العلم من اللغويين و المحدثين و الفقهاء و المتكلمين.

ألأول: أنها تطلق على ما أضيف الى النبى صلى الله عليه و سلم من قول أو فعل أو تقرير، فالسنة بهذا المعنى داخل فى الحديث، بل ترادفه، و أهل الحديث و أصول الفقه يستعملون السنة فى هذا المعنى، هذا الاطلاق يغلب فى بيان الأدلة و عرف أهل الأصول و الحديث .

الثانى: أنها تطلق على ما يقابل الواجب و الحرام و المكروه و المباح و هذا عند جمهور الفقهاء، و أما الحنفية فيطلقونها على ما يقابل المذكور و الفرض و النفل و المستحب أيضا، و هذا الاطلاق يكثر فى بيان الأحكام و عرف أهل الفقه و الفروع.

الثالث: أنها تطلق على ما يقابل البدعة، و هذا الاطلاق يوجد كثيرا فى عرف أهل الكلام و غيرهم.

و مما يدل على أن لفظ السنة يطلق عند المحدثين على ما يطلق عليه عندهم لفظ الحديث أقوالهم الكثيرة الواردة فى كتبهم و رسائلهم التى يوجد فيها اطلاق لفظ السنة على أقوال النبى صلى الله عليه و سلم و أفعاله و تقاريره .

و مما يدل على هذا المطلوب تسمية كتبهم التى أفرزت لبيان أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم بالسنن مثل السنن الأربعة و

السنن الكبرى للنسائی و البیهقی و السنن لسعید بن منصور، و للدار قطنی، و للدارمی، و غیرهم، و معرفةالسنن و الآثار و السنن للبیهقی، و شرح السنة للبغوی.

و مما یدل علی المطلوب البابان الأولان من الکفایة للخطیب البغدادی باب ما جاء فی التسویة بین حکم کتاب الله تعالی، و حکم سنة رسول الله صلی الله علیه وسلم فی وجوب العمل و لزوم التکلیف، و باب تخصیص السنن لعموم محکم القرآن و ذکر الحاجة فی المجمل الی التفسیر و البیان. فانه قد أخرج فی هذین البابین ما یرشدك الی أن السنة ترادف الحدیث أو تساوقه، ثم انه أورد فیهما أحادیث قد بوب علیها بلفظ السنة و السنن ، ثم انه قد استعمل فی خطبة الکفایة لفظ الحدیث و السنة بمعنی.

و مما تقدم من نقول الجهابذة ظهر أن ما أضیف الی النبی صلی الله علیه و سلم من الأقوال و الأفعال و التقاریر یطلق علیها لفظ الأحادیث و السنن أعم من أن تکون متواترة أولا، و صحیحة أو حسنة أو ضعیفة هذابحسب الاصطلاح، و أما أحادیث النبی صلی الله علیه و سلم و سننه فی نفس الأمر و الواقع فلا تکون الاصحیحة، بل أصح نعم قد تکون متواترة، و قد تکون غیر متواترة باعتبار وصولها الینا.

فرق آخر بین الحدیث و السنة:

قال الاصلاحی- و یزعمه بعض الناس اماما- ما تعریبه: یخال الناس عموما أن الحدیث و السنة بمعنی، و خیالهم هذا لیس بصحیح ،اذ بین الحدیث و السنة فرق ما بین السماء و الأرض، و مرتبة أحدهما و مکانته فی الدین غیر مرتبة الآخر و مکانته، و ینشأ بجعلهما بمعنی تعقیدات، و لا بد نظرا الی فهم الحدیث أن یوعی فرق ما بینهما وعیا واضحا.

الحديث:

يقال الحديث على رواية قول النبى صلى الله عليه و سلم أو فعله أو تصويبه أعم من أن يكون ذلك ثابتا عنه، أو يكون ثبوته عنه محلا للنزاع، و المحدثون يستعملون للتصويب لفظ التقرير.....و المحدثون يعبرون عن الحديث بلفظ الخبر، و يعرف الخبر بأنه ما يحتمل الصدق و الكذب أعنى عند علماء الفن يوجد فى الخبر احتمال الصدق و الكذب كليهما، و بناء على هذا يسمون الحديث ظنيا أيضًا، فكأنَّ الحديث الواحد يوجد فيه امكان أن يكون صحيحا أو حسنا، أو ضعيفا، أو موضوعا، أو مقلوبا الخ.(مقالة الفرق بين الحديث و السنة. المجلة الشهرية "الاشراق" ١/١٢/٢٧ المحرم ١٤١٠ھ)

السنة:

و الذى نحن بصدد البحث عنه فى هذا الوقت هو سنة النبى صلى الله عليه و سلم أعنى الطريقة لأداء الأحكام و المناسك، و لصوغ الحياةفى القالب المرضى عند الله تعالى التى أخبر بها و علمها رسول الله صلى الله عليه و سلم الناس قولا و عملا من حيث كونه معلما للشريعة و أسوة كاملة.

دائرة السنة:

لتكن ههنا هذه الحقيقة أمام النظر أن تعلق السنة كله باعمال الحياةأعنى بالأشياء التى تدخل فى العمل، و أما الأشياء التى هى اعتقادية محضة و من نوع العلم فقط كالايمانيات، و التاريخ، و أسباب النزول، و أمثالها فخارجة عن دائرة السنة، و لا تتعلق بالسنة تعلقا ما. و ليس بناء السنة على الأحاديث التى تحتمل الصدق و الكذب كما علم

سابقا بل على عمل الأمة المتواتر.....فان وجد فى أمر أخبار آحاد لا تطابق مع العمل المتواتر فتش لها توجيه، فان لم يمكن لها توجيه تركت بكل حال اضطرارا لأنها ظنية ، و السنة بازائها قطعية.(مقالة الفرق بين الحديث و السنة- المجلة الشهرية 'الاشراق' ١.١٢.٣١.٣٤ المحرم ١٤١٠ھ).

فالفرق بين الحديث و السنة عند صاحب المقالة من وجوه:

الأول: أن الحديث رواية و خبر، و السنة طريقة النبى صلى الله عليه و سلم و ليست برواية و لا خبر.

الثانى: أن الحديث يتعلق بالقول و الفعل، و التصويب و التقرير، و السنة تتعلق بالقول و العمل فقط.

الثالث: أن الحديث ظنى و يحتمل الصدق و الكذب، و السنة قطعية و لا تحتمل الصدق و الكذب أصلا.

الرابع: أن الحديث انما هو خبر واحد، و السنة انماهى تواتر ليس الا.

الخامس: أن الحديث يتعلق أيضا بالأمور الاعتقادية المحضة و الأشياء التى هى من نوع العلم دون العمل كالايمانيات و التاريخ و أسباب النزول و أمثالها، و السنة تتعلق بالعمل فقط، و أما الأمور الاعتقادية المحضة و الأشياء التى هى من نوع العلم دون العمل فلا تتعلق بها السنة أصلا.

النقد الموجز

الفرق بين الحديث و السنة بالوجوه المذكورة قبل الذى جعله صاحب المقالة فرق ما بين السماء و الأرض لا يخلو عن ثلاثة احوال: اما أن يكون هذا الفرق اصطلاحا لنفسه، و اما أن يكون عنده اصطلاحا للسلف والمحدثين واما أن يكون عنده مسألة للدين.

فان كان هذا الفرق بين الحديث و السنة مسألة للدين كان واجبا عليه أن يأتى لاثباته بدليل من كتاب الله سبحانه و تعالى أو بشىء متواتر من حديث رسول الله صلى الله عليه و سلم و سنته لأن مسألة الفرق هذا اعتقادية محضة و من نوع العلم دون العمل لأن أخبار الآحاد لايؤتىٰ بها عنده لاثبات أمثال هذه المسألة ،ومع صرف النظرعن هذا كان عليه أن يأتى لاثبات هذا الفرق بحديث من أحاديث قسم الآحاد.

لكن مقالته هذه بتمامها شاهدة على أنه لم يأت فى اثبات هذا الفرق المزعوم بآية من كتاب الله، و لا بسنة و حديث لرسول الله صلى الله عليه و سلم، فجعله لهذا الفرق فى قوله: بين الحديث و السنة فرق ما بين السماء و الارض، و مرتبة أحدهما و مكانته فى الدين غير مرتبة الآخر و مكانته. دينا لا أصل له، و انما هو بهتان محض و افتراء بحت على الله سبحانه و تعالى و على رسوله صلى الله عليه و سلم سبحانك هذا بهتان عظيم.

فقد وضح فى قوله: و مرتبة أحدهما و مكانته فى الدين غير مرتبة الآخر و مكانته بأن هذا الفرق دين، فان رجع عن هذا و قال: انه ليس بدين، و انما هو اصطلاح للسلف و المحدثين كان عليه أن يأتى لاثبات هذا الفرق عندهم بأقوالهم و صاحب المقالة يجعل فى شأن معرفة اصطلاحات السلف و المحدثين لكتاب الخطيب البغدادى الكفاية أهمية كبيرة كما قال عنه هو نفسه.

قد انتخبت للاحالة هذا الكتاب. يعنى به الكفاية فى علم الرواية . لأنه من أمهات الفن أما المطالعة فقد درست الكتب الاخرى التى لا بد منها لكن أهم كتب أصول الحديث عندى هو هذا، و علمى أن سائر أصحاب الفن يرون فى شأنه هذا الرأى.(حاشية

الاشراق ١/١٢/٢٨).

فكان واجبا عليه أن يأتى فى الفرصة الاولى لاثبات كون الفرق المذكور اصطلاحا للسلف و المحدثين بحوالة واحدة أو نصفها من كتاب الخطيب الكفاية لكن لا يبصر فى مقالته هذه كلها جزء من عشرة آلاف ألف جزء من حوالة واحدة من كتاب الكفاية لاثبات أن الفرق المذكور اصطلاح للسلف و المحدثين، ثم انه لم يأت من كتاب آخر سوى الكفاية بحوالة ما تثبت بهاأن الفرق المذكور اصطلاح للسلف و المحدثين.

فقد علم أن الفرق بين الحديث و السنة المذكور بالأعلى ليس بدين أمين، و لا هو للسلف و الحدثين باصطلاح أحسن، و انما هو للاصلاحى نفسه اختراع أهجن، صاربه انكار الحديث عليه أهون، وفقنا للصواب الله الذى قال:﴿ وَ جَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾

أسماء علم أصول الحديث

لهذا العلم عدة أسماء، منها: علوم الحديث، و علم الرواية، و علم الدراية. أى علم رواية الحديث، و علم دراية الحديث. و علم مصطلح الحديث، و علم مصطلح أهل الأثر، و علم أصول الحديث، و علم قوانين الرواية، و علم قواعد الحديث، و علم قواعد التحديث، و علم الاسناد.

تعريف هذا العلم و موضوعه و غايته

قال المحدث المباركفورى فى مقدمة تحفة الاحوذى بعد أن نقل عبارات عدة من أهل العلم: قد ظهر من هذه العبارات أن علم الحديث يطلق على ثلاثة معان:

الأول: أنه علم يعرف به أقوال رسول الله صلى الله عليه و سلم و أفعاله و أحواله، و قد قيل له العلم برواية الحديث كما فى عبارة ابن الأكفانى و الباجورى.

و الثانى: أنه علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول صلى الله عليه و سلم من حيث أحوال رواتها ضبطا و عدالة، و من حيث كيفية السند اتصالا و انقطاعا و غيرذلك و علم الحديث بهذا المعنى الثانى هو المعروف بعلم أصول الحديث، و قد قيل له العلم برواية الحديث ايضا كما فى عبارة الكشف و الحطة، و قد قيل له العلم بدراية الحديث أيضًا كما فى عبارة ابن الأكفانى و الباجورى.

و الثالث: أنه علم باحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث و عن المراد منها مبنيا على قواعد العربية و ضوابط الشريعة، و مطابقا لأحوال النبى صلى الله عليه وسلم كما فى عبارة الكشف، فاحفظ هذا.

و قال العلامة الشيخ زكريا بن محمد الأنصارى فى فتح الباقى شرح ألفية العراقى: الحديث و يرادفه الخبر على الصحيح ما أضيف الى النبى صلى الله عليه و سلم قيل: أو الى صحابى أو الى من دونه. قولا أو فعلا أو تقريرا أو صفة، و يعبر عن هذا بعلم الحديث رواية، و يحد بأنه علم يشتمل على نقل ذلك، و موضوعه ذات النبى صلى الله عليه و سلم من حيث أنه نبى، و غايته الفوز بسعادة الدارين.

و أما علم الحديث دراية و هو المراد عند الاطلاق كما فى النظم يعنى قول الناظم:

فهذا المقاصد المهمه : توضح من علم الحديث رسمه

فهو علم يعرف به حال الراوى و المروى من حيث القبول و

الرد،و موضوعه الراوى و المروى من حيث ذلك، و غايته معرفة ما يقبل و ما يرد من ذلك، و مسألة ما يذكر فى كتبه من المقاصد. انتهى.

و قال العلامة عز الدين بن جماعة: علم الحديث علم بقوانين يعرف بها أحوال السند و المتن، و قد نظمه الجلال السيوطى، فقال:

علم الحديث ذو قوانين تحد : يدرى بها أحوال متن و سند

فذالك الموضوع و المقصود : أن يعرف المقبول و المردود

انتهى كلام المباكفورى من مقدمة شرحه للترمذى (٣).

اسماء كتب هذا الفن الشهيرة

١. قال عبد الوهاب عبد اللطيف فى مقال له قدم به تدريب السيوطى : فلما كانت المائة الرابعة، و فيها نضجت العلوم و استقر الاصطلاح ، ألف القاضى أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزى من علماء أهل السنة، فجمع فى ذلك العلم كثيرا من أنواعه فى كتابه : المحدث الفاصل بين الراوى و الواعى . قال ابن حجر : لكنه لم يستوعب . و قال : و ان كان يوجد قبله مصنفات مفردة فى أشياء من فنونه لكن هذا أجمعُ ما جمع فى ذلك فى زمانه، ثم توسعوا فيه .

٢. ثم جاء بعد الرامهرمزى الحاكم ابو عبد الله النيسابورى محمد بن عبد الله، فألف كتابه: علوم الحديث. ذكر فيه خمسين نوعا، و لم يستوعب و لم يهذب، كما قال ابن حجر، و قد لخصه طاهر الجزائرى فى كتابه: توجيه النظر.

٣. ثم جاء أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهانى فعمل على كتاب الحاكم مستخرجا . بكسر الراء. و أبقى أشياء للمتعقب.

٤. ثم جاء الخطيب البغدادى أبو بكر أحمد بن على فصنف كتاب الكفاية فى قوانين الرواية، و كتاب: الجامع لآداب الشيخ و السامع

. فى آداب الرواية، و كتبا مفردة فى أكثر فنون الحديث، و كان كل من جاء بعده عيالا على كتبه فى ذلك كما ذكره ابن نقطة.

٥. ثم جاء القاضى عياض بن موسى اليحصبى فجمع فى ذلك كتابه : الالماع فى ضبط الرواية و تقييد الأسماع.

٦. ثم أبو حفص عمر بن عبد المجيد الميانجى فجمع فى ذلك جزئا سماه : ما لا يسع المحدث جهله.

٧. و بعد كل هؤلاء و غيرهم جاء أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى فصنف كتابه : علوم الحديث . المشتهر بمقدمة ابن الصلاح لما تولى تدريس الحديث بالمدرسة الشرفية، و جمع فيه ما تفرق فى غيره من كتب الخطيب و غيره، و ذكر فيه خمسة و ستين نوعا، و أملاه شيئا بعد شىء، و لهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب، و لكثرة جمعه و تحريره انتشر و اشتهر، فعكف عليه العلماء بالدرس و الاختصار و الشرح و النظم و المعارضة و الانتصار، و أصبح العمدة لمن جاء بعده.

٨. فللزين العراقى و البدر الزركشى و الحافظ ابن حجر العسقلانى عليه نكت جيدة، و تسمى نكت العراقى : التقييد و الايضاح لما أطلق و أغلق من كتاب ابن الصلاح . و تسمى نكت العسقلانى: الافصاح عن نكت ابن الصلاح.

٩. و اختصره مع التهذيب و الزيادات الحافظ البلقينى و سماه : محاسن الاصطلاح و تضمين كتاب ابن الصلاح . و اختصره الامام النووى فى كتابه الارشاد، ثم اختصره فى : التقريب و التيسير لمعرفة سنن البشير النذير. و هو الذى شرحه السيوطى فى كتابنا هذا: تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى . كما شرحه الزين العراقى و سخاوى ،

و شرحه برهان الدين القباقبى الحلبى ثم المقدسى و للجلال السيوطى أيضًا، التذنيب فى الزائد على التقريب.

١٠. و اختصره بدرالدين محمد بن ابراهيم بن جماعة الكنانى فى المنهل الروى فى الحديث النبوى . و شرحه سبطه عز الدين محمد بن أبى بكر بن جماعة فى : المنهج السوى فى شرح المنهل الروى.

١١. و أختصره أبو الفداء عماد الدين اسماعيل بن كثير فى: الباحث الحثيث ا. و علاء الدين المارديني، و بهاء الدين الاندلسى ، و كثير من العلماء.

١٢. و قد نظمه الزين العراقى عبد الرحيم بن الحسين و زاد عليه فى ألفيته : نظم الدرر فى علم الأثر. و شرحها بشرحين مطول و مختصر، و المختصر يسمى فتح المغيث بشرح الفية الحديث. و على شرحه حاشية لبرهان الدين عمر بن ابراهيم البقاعى بلغ بها نصفه، و تسمى: النكت الوفية بما فى شرح الألفية، و حاشية لقاسم بن قطلوبغا .

١٣. و شرحها السخاوى أيضًا فى: فتح المغيث فى شرح ألفية الحديث. و الشيخ زكريا الأنصارى فى فتح الباقى بشرح ألفية العراقى. و على شرحه حاشية لعلى بن أحمد العدوى فى مجلد.

١٤. و شرحها الجلال السيوطى فى : قطر الدرر. و قطب الدين الخيضرى فى: صعود المراقى. و زين الدين عبد الرحمن بن أبى بكر العينى و ابراهيم بن محمد الحلبى و أبو الفداء اسماعيل بن جماعة .

١٥. و للسيوطى ألفية عارض بها ألفية العراقى جمع فيها زيادات كثيرة عليها و نظمها فى خمسة أيام كما ذكره فى آخرها، و هى أجمع منظومة فى علم المصطلح، و شرحها المصنف فى: البحر الذى

ا. كذا قال الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف

زخر فى شرح ألفية الأثر. و شرحها محمد محفوظ بن عبد الله الترمسى فى شرح أتم تاليفه سنة (١٣٢٩هـ) بمكة المكرمة، و سماه: منهج ذوى النظر فى شرح منظومة علم الأثر.

١٦. و من الكتب فى هذا الفن مختصر لتقى الدين محمد بن على بن دقيق العيد يسمى: الاقتراح، و الخلاصة فى أصول الحديث لشرف الدين حسن بن محمد الطيبى و المختصر المنسوب الى الشريف الجرجانى للكتاب المتقدم، و عليه شرح جيد لمحمد عبد الحى اللكنوى يسمى: ظفر الامانى بشرح خلاصة الجرجانى، و من ذلك: خلاصة الفكر فى شرح المختصر. كلاهما لعبد الله بن محمد الشنشورى الفرضى.

١٧. و من أنفع الكتب المختصرة: نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر العسقلانى، و قد شرحها فى: نزهةالنظر. و على شرحه حاشية للقانى تسمى: قضاء الوطر. و حاشيةلابن قطوبغا، و شرح لولده كمال الدين محمد يسمى: نتيجة النظر. و شرح لكمال الدين الشمنى محمد بن الحسين المالكى و شرح على شرح المصنف لعلى بن سلطان القارى و شرح لعبد الرؤف المناوى و اسمه :اليواقيت و الدرر فى شرح نخبة الأثر. و شرح لمحمد صادق بن عبد الهادى السندى و يسمى: بهجة النظر. و على شرح المصنف حاشية لعبد الله بن حسين السمين العدوى تسمى: لقط الدرر. انتهى من جمعها سنة (١٣٠٩هـ) و كذلك نظم النخبة كمال الدين الشمنى و شرح ولده هذا النظم و هو أحمد شارح المغنى لابن هشام و محشى الشفاء لعياض، و يسمى هذا الشرح : العالى الرتبة فى شرح نظم النخبة . و نظمها شهاب الدين أحمد بن محمد الطوفى وغيره.

١٨. و من هذه المصنفات: القصيدة الغرامية . لأبى العباس شهاب الدين أحمد بن فرح الاشبيلى و شرحها ابن قطلوبغا و البدر بن جماعة فى: زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح .

١٩. و من ذلك: المنظومة البيقونية لعمر بن محمد بن فتوح البيقونى الدمشقى، شرحها محمد بن صعدان الحاجرى و شرحها الحموى، وابن الميت الدمياطى، و جمع بينهما و زاد عليهما محمد بن عبد الباقى الزرقانى و على شرحه حاشية لعطية الأجهورى و شرحها محمد صديق بن حسن خان البخارى القنوجى و يسمى : العرجون فى شرح البيقون.

٢٠. و لجمال الدين القاسمى كتاب: قواعد التحديث جمع فيه فوائد.

٢١. و من ذلك التذكرة لسراج الدين بن الملقن و الروض المكلل و الورد المعلل للسيوطى.

٢٢. و من الكتب الجامعة المحررة كتاب: تنقيح الانظار. لمحمد بن ابراهيم المعروف بابن الوزير الزيدى و شرحه لمحمد بن اسماعيل المعروف بالأمير الصنعانى صاحب سبل السلام و ثمرات النظر. و قصب السكر و يسمى: توضيح الأفكار. ذكر فيه مسائل أصولية، و مسائل استطرادية، و مذاهب علماء الزيدية. انتهى كلام عبد الوهاب عبد اللطيف.

مصطلحات هذا العلم الشريف

١. الأثر: قد تقدم الكلام عليه، و الفرق بينه و بين الحديث و الخبر.

٢. الأثرى: هو الذى ينتسب الى الآثار و الآحاديث و السنن و يشتغل بها علما و عملا و نشرا.

٣. الاجازة: هى اذن المحدث لأحد أن يروى عنه و لها أنواع أعلاها اجازته لمعين فى معين و أدناها لغير معين فى غير معين.

٤. الأربعون أو الأربعين: رسالة جمع فيها أربعون حديثا أو أربعون آية أو أربعون بيتا من الشعر، و تختص الثانية بالقرآنية و الثالثة بالشعرية.

٥. الاسناد: هو السند، و قد يطلق على فعل المسند. بالكسر. و هو بيانه للسند، و قد يطلق على ما يقابل الارسال و الانقطاع أو الوقف و القطع، و هو الوصل أو الرفع.

٦. اسناده حسن: معناه: أن سنده متصل غير معلل و لا شاذ و رجاله عدلة الا أن ضبط بعضهم خفيف أو انجبر ضعف اسناده بتعدد الطرق، و حسن الاسناد لا يستدعى حسن الحديث.

٧. اسناده صحيح: معناه: أن سنده متصل غير معلل و لا شاذ و رجاله عدلة تاموالضبط أو كان فيهم خفيف الضبط لكن انجبر خفة ضبطه بتعدد الطرق و صحة الاسناد لا يستلزم صحة الحديث.

٨. أصح الأسانيد عند أحمد و اسحاق: الزهرى عن سالم عن ابيه. و عند على بن المدينى و الفلاس: محمد بن سيرين عن عبيدة عن على. و عند يحيى بن معين: الأعمش عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود. و عند البخارى: مالك عن نافع عن ابن عمر. و عند أبى منصور عبد القاهر بن طاهر التميمى: الشافعى عن مالك الخ. و عند أبى بكر بن

ابى شيبة : الزهرى عن على بن الحسين عن أبيه عن على .

قال الشيخ أحمد محمد شاكر فى شرحه لاختصار علوم الحديث لابن كثير: الذى انتهى اليه التحقيق فى أصح الأسانيد: أنه لا يحكم لاسناد بذلك مطلقا من غير قيد، بل يقيد بالصحابى أو البلد . و قد نصوا على أسانيد جمعتها و زدت عليها قليلا، و هى .....فذكرها. فانظرها فى الباعث الحثيث (٢٣).

٩. أصح شىء فى الباب يطلق على ما يكون أصح مما روى فى الباب و الموضوع، و ان كان غير صحيح حسناأو ضعيفا. قال القاسمى فى قواعد التحديث: قال النووى. رحمه الله تعالى.: لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث فانهم يقولون: هذا أصح ما جاء فى الباب . و ان كان ضعيفا، و مرادهم أرجحه أوأقله ضعفا ١٠ه (٥٩).

فما يطلق عليه هذه العبارة قد يكون اصح الصحيح ،و قد يكون صحيحا، و قد يكون حسنا ، و قد يكون ضعيفا.

١٠ .الاضطراب: له معنيان أعم و أخص، فالمعنى الأعم: أن يروى الحديث أو الخبر على وجوه مختلفة، و المعنى الأخص: أن يروى على وجوه مختلفة لا يمكن الجمع بينها و لا ترجيح بعضها على بعض، و الاضطراب بالمعنى الأخص موجب للضعف البتة، و أما بالمعنى الأعم فقد يوجب، و قد لا يوجب، و ما فيه الاضطراب يقال له المضطرب.

١١ .ألاطراف: جمع طرف بمعنى جزء الشىء الأول أو الآخر لأنه ضد الوسط و يطلق على الكتب التى يورد فيها أطراف الحديث، و يحال على المراجع و المصادر التى يوجد فيها الحديث بتمامه، و يطلق أيضًا على أسانيد الحديث الواحد و ألفاظه كما يقال: أطراف حديث:

انما الأعمال بالنيات الخ فى الكتاب الفلانى و الباب الفلانى.

١٢. الاعتبار: هو تتبع طرق الحديث للحصول على متابع أو شاهد يقال: فلان يعتبر به . أى يصلح أن يذكر حديثه فى المتابعات و الشواهد، و يقال أيضًا: فلان لا يعتبر به أى لا يصلح أن يذكر حديثه فى المتابعات و الشواهد.

١٣. الاعلام: هو أن يعلم المحدث أن الكتاب الفلانى أوالحديث الفلانى من مروياته أو مسموعاته، و اختلف أهل العلم فى جواز رواية الحديث بالاعلام.

١٤. الاغراب: هو أن يأتى الرجل بحديث غريب اسنادا أو متنا و لفظا.

١٥. الأفراد:. بالفتح. جمع فرد ،و سيأتى بيان معنى الفرد . ان شاء الله. و. بالكسر. مصدر أفرد أى أتى بحديث فرد أو جمع ما يتعلق بمادة واحدة يقال: أفرد البخارى فى الأدب كتابا. و اسمه الأدب المفرد.

١٦. الأقران: جمع قرن أو قرين يراد به أن يروى القرناء بعضهم عن بعض.

١٧. الأكابر عن الأصاغر: أن يروى الأكابر عن الأصاغر، و منه رواية الآباء عن الأبناء، و الصحابة عن التابعين.

١٨. ألفاظ التعديل مراتب:

الاولى: الوصف بأفعل كأوثق الناس و أثبت الناس أو نحوه كاليه المنتهى فى التثبت.

الثانية: ما اجتمع فيه لفظان فصاعدا من ألفاظ المرتبة الثالثة

كثقة ثقة أو ثقة حجة أو ثقة ثبت.

الثالثة : ثقة أو متقن أو ثبت أو حجة أو عدل حافظ أو عدل ضابط

الرابعة: صدوق، أو محله الصدق، أو لا باس به أو مامون، أو خيار أو ليس به باس.

الخامسة: شيخ أو الى الصدق ما هو أو شيخ وسط أو جيد الحديث أو مقارب الحديث أو حسن الحديث أو صدوق سيىء الحفظ أو صدوق يهم أو روى عنه الناس أو صدوق له أوهام أو صدوق تغير بآخره، و يلحق بذلك من رمى بنوع بدعة كالتشيع و القدر والنصب و الارجاء و التجهم.

السادسة: صالح الحديث أو صدوق ان شاء الله أو أرجو أن لا بأس به أو صويلح أو مقبول.

١٩. ألفاظ الجرح أيضًا مراتب:

الأولى : لين الحديث أو فيه لين، أو فيه مقال، أو ضعف على صيغة الماضى المجهول أو تعرّف و تنكّر، أو ليس بذاك، أو ليس بالمتين، أو ليس بحجة، أو ليس بعمدة، أو ليس بمرضى، أو للضعف ما هو، أو فيه خلف أو تكلموا فيه، أو مطعون فيه أو سيىء الحفظ أو نحو ذلك.

الثانية: ليس بقوى أو ليس بالقوى، أو ليس بذاك القوى، أو ليس حديثه بقوى أو نحو ذلك.

الثالثة : ضعيف الحديث، أو ضعيف، أو منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو واه ضعّفوه، أو مضطرب، أو لا يحتج به، أو مجهول.

الرابعة: رد حديثه، أو ردوا حديثه،أو مردود الحديث، أو ضعيف جدًا، أوواه بمرة ،أو طرحوا حديثه ، أو مطرح، أو مطرح الحديث أو ارم به

أو ليس بشيء، أو لا يساوى شيئا، أو نحو ذلك.

الخامسة: متروك الحديث، أو متروك، أو تركوه، أو نزكوه، أو ذاهب، أو ذاهب الحديث، أو ساقط، أو هالك، أو فيه نظر، أو سكتوا عنه، أو لا يعتبر به، أو لا يعتبر بحديثه، أو ليس بالثقة، أو ليس بثقة، أو غير ثقة و لا مامون، أو متهم بالكذب، أو متهم بالوضع أونحو ذلك.

السادسة: كذاب، أو يكذب، أو دجال، أو وضاع، أو يضع، أو وضع حديثا.

السابعة: ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على الجرح الشديد مثل كذاب كذاب أو كذاب وضاع، أو دجال كذاب أو نحو ذلك.

الثامنة: الوصف بما دل على المبالغة القصوىٰ مثل أكذب الناس أو اليه المنتهى فى الوضع أو هو ركن الكذب أو نحو ذلك.

٢٠. البلاغ: ما رواه المحدث أو المصنف بصيغة بلغنى، أو بلغنا أن فلانا قال أو فعل كذا، و حكم البلاغ حكم المنقطع أى لا يكون حجة ما لم يصر مقبولا صحيحا أو حسنا.

٢١. البدل: هو الوصول الى شيخ شيخ أحد من الأئمة أو المصنفين مع علو بدرجة فصاعدا.

٢٢. التابعى: من لقى من المؤمنين صحابيا من الصحابة و مات على الايمان.

٢٣. التطبيق و التوفيق: اسمان للجمع بين الحجتين اللتين تعارضتا ظاهرا بحيث يتأتى العمل بهما.

٢٤. الثقة: من جمع بين العدالة و الضبط، فمن فقد الوصفين

أو أحدهما فليس بثقة.

٢٥. الجامع: كتاب يجمع أحاديث الايمان و العقائد، و العبادات و المعاملات و الحدود و العقوبات و السير و الآداب، و الفتن و أشراط الساعة، و المناقب و التفسير.

٢٦. الجزء: رسالة يجمع فيه أحاديث مسئلة واحدة أو رجل واحد أو نحو ذلك.

٢٧. الجمع: هو التطبيق و التوفيق.

٢٨. الجيد: حديث يترقى عند المحدث من درجة الضعيف لكن لا تتعين درجته عنده من الصحيح أو الحسن فيحكم بأنه جيد.

٢٩. الحافظ: درجة فوق المحدث و دون الحاكم.

٣٠. الحاكم: محدث حافظ يعرف أسانيد الأحاديث و متونها و صحاحها و ضعافها و عللها، و ناسخها و منسوخها و غير ذلك مما يتعلق بعلم الحديث.

٣١. الحجة: محدث حافظ ثقة ضابط متقن يكون ما رواه حجة من قبله.

٣٢. الحسن: حديث متصل السند يكون رجاله عادلين ضابطين مع خفة ضبط واحد منهم فصاعدا و لا يكون شاذا و لا معللا أو حديث ضعيف قد انجبر ضعفه بتعدد الطرق، فالأول حسن لذاته، و الثانى حسن لغيره.

٣٣. حسن الاسناد: حديث يكون اسناده متصلا و رجاله

عادلين ضابطين مع خفة ضبط واحد منهم فصاعدا، و حسن الاسناد لا يلزم منه أن يكون الحديث حسنا فكيف يكون صحيحا ؟

٣٤ .الخبر :كلام يقصد به الحكاية عن الواقع.

٣٥ .خبر الواحد: يقال فى الاصطلاح على خبر لا يرتقى على درجة التواتر، و ذهب بعض أهل الرأى الى أن الخبر الواحد ما لا يكون متواترا و لا مشهورا، و انما اختاروا هذالغرض خاص يؤمى اليه ادخال بعضهم المشهور فى المتواتر.

٣٦ .ذاهب أو ذاهب الحديث: يطلق على راو ضعيف يكون ضعفه فى المرتبة الخامسة من مراتب الجرح المذكور.

٣٧ .الرحلة: هو المحدث الحافظ الذى يرحل اليه الناس لطلب الحديث.

٣٨ .السند: الرجال الذين يروون الحديث من المحدث و المسند. بالكسر. الى من يروى قوله أوفعله أو صفة وحالة من صفاته و حالاته.

٣٩ .السنة: تقدم شرحها تفصيلا، والفرق بينها و بين الحديث.

٤٠ .السنن: جمع سنة، و يقال أيضًا فى اصطلاح أهل الحديث على كتاب يجمع فيه الأحاديث على ترتيب كتب الفقه.

٤١ .الشاذ: ما رواه الثقة منا فيا لما هو أوثق.

٤٢ .الشاهد: حديث صحابى يوافق حديث صحابى آخر.

٤٣ .الصحيح: ما اتصل اسناده، و يكون رواته ثقات ضابطين، و لا يكون شاذا و لا معللا أو حديث حسن بلغ بتعددطرقه درجة الصحة فالأول هو الصحيح لذاته، و الثانى هو الصحيح لغيره.

٤٤ .صحيح الاسناد: ما يكون اسناده متصلا برجال ثقات ضابطين و لا يكون ذلك الاسناد معللا و لا شاذا، و صحة الاسناد لا يستلزم صحة الحديث و لا حسنه.

٤٥ .الصحابى: هو من لقى النبى ﷺ مومنابه و مات على الاسلام و لو تخللت ردة فى الأصح. قاله ابن حجر فى نخبة الفكر.

٤٦ .الضابط: بضبط الصدر هو من يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء و بضبط الكتاب هو من يصونه لديه منذ سمع فيه و صححه الى أن يؤديه منه.

٤٧ .الضعيف:يتصف به الراوى و المروى، فالأول من يوجد فيه وصف من أوصاف الجرح و الطعن، و الثانى ما ينحط عن درجة الحسن لانتفاء الاتصال أو العدالة أو الضبط أو وجود شذوذ أو علة خفية قادحة.

٤٨ .العالى: سند يقل وسائطه، و العلو مطلق ان قلت الوسائط بين النبى. صلى الله عليه و سلم. و بين المسند، و نسبى ان قلت بين المسند و بين امام من أئمة الحديث.

٤٩ .العدل أو العادل:من يتصف بالعدالة، و هى ملكة فى الآدمى تحمله على ملازمة التقوى و المروئة.

٥٠ .العزيز: ما يتفرد بروايته اثنان فى طبقة من طبقات رجاله،

و ليس شرطا للصحيح و لا للبخارى فى صحيحه و لا غيره.

٥١ .العنعنة: هو أن يروى المسند الحديث بصيغة (عن) مثلا يقال: عن معمر عن الزهرى، و الاسناد الذى يشتمل على العنعنة يقال له المعنعن.

٥٢ .الغريب: ما يتفرد بروايته واحد فى طبقة من طبقات رجاله.

٥٣ .المؤنن أو المأنأن: ما يروى بصيغة (أنَّ).

٥٤ .المتابعة: هى أن يوافق راو راويا فى شيخه فصاعدا بشرط أن يتّحد الصحابى.

٥٥ .المتروك: راو اتهم بالكذب فى الحديث النبوى أو بالوضع، و مروى يكون فى اسناده من رمى بالكذب أو الوضع.

٥٦ .المتصل: ضد المنقطع يوصف به الاسناد و الحديث ما يكون كل واحد من رجاله لقى من فوقه أو عاصره معاصرة يتأتى فيها لقيه معه بشرط السلامة من التدليس على القولين، و يقال للمتصل: الموصول أيضًا، و بعضهم يسميه بالمسند أيضًا.

٥٧ .المتفق عليه: حديث أخرجه البخارى و مسلم فى صحيحيهما، و اتفقا على اخراجه فيهما و يراد به ما ذكرنا عند أهل العلم ما عدا أبا البركات ابن تيمية الجد فانه يريد به فى المنتقى ما اتفق على اخراجه البخارى و مسلم فى صحيحيهما و أحمد فى مسنده.

٥٨ .المتواتر: حديث يرويه عدد كثير قد أحالت العادة أن يتواطئوا على الكذب أو يتفقوا عليه من غير قصد، و يستوى هذا العدد فى كل طبقة من الابتداء الى الانتهاء، و يكون مستند انتهائهم الحس،

و هو يفيد العلم الضرورى، و يوجد بكثرة. هذا حاصل ما ذكره ابن حجر فى شرح النخبة، و ذهب الحافظ ابن تيمية أن المتواتر هو خبر يفيد العلم القطعى سواء كانت تلك الافادة من جهة كثرة الرواة أم من جهة كثرة الصفات أم من جهة غير ذلك.

٥٩. المتوقف فيه: حديث يعارض بظاهره حديثا آخر و لا يظهر لنا الجمع بينهما و لا الناسخ و لا الراجح أو حديث يروى من وجوه مختلفة و لا يبدو لنا الجمع بينها و لا الراجح أو راو يكون مجهولا أو اختلف فيه أقوال التوثيق و التضعيف و لا يسنح لنا الجمع و لا الراجح.

٦٠. الحفوظ: مقابل الشاذ ما حفظه الأوثق منافيا للثقة.

٦١. المدبج: أن يروى كل من القرينين عن الآخر، و هو أخص من الأقران فكل مدبج أقران، و ليس كل أقران بمدبج.

٦٢. المدرج: ما أدرج فيه كلام غير الذى يروى عنه الحديث.

٦٣. المدلس: .بالكسر. صفة للراوى، و. بالفتح. صفة للمروى، و هو مروى يحتوى على التدليس، و هو أنواع.

الاول: تدليس اللقاء، و هو أن يروى عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهما للسماع.

الثانى: تدليس المعاصرة، و هو أن يروى عمن عاصره و لم يلقه موهما أنه سمعه منه.

الثالث: تدليس الشيوخ، و هو أن يأتى باسم الشيخ أو كنيته على خلاف المشهور به.

الرابع: تدليس التسوية، و هو أن يسقط غير شيخه لضعفه أو

لصغره.

الخامس: تدليس العطف، و هو أن يقول: حدثنا فلان وفلان، و لم يسمع من الثانى، و قد ذكر عن هشيم أنه فعله.

السادس: تدليس السكوت، هو أن يقول: حدثنا أو سمعت. ثم يسكت، ثم يقول: هشام بن عروة أو الأعمش موهما أنه سمع منهما و ليس كذلك و ترتفع مضرة وصمة التدليس بتصريح السماع فى موضع التدليس أو المتابعة أو رواية من لا يروى الا ماسمعه شيخه من شيخه.

٦٤. المرسل: -بالكسر- الراوى الذى يرسل، و بالفتح ضد المتصل، و يطلق كثيرا على ما أضافه التابعى الى النبى صلى الله عليه و سلم، و لا يكون المرسل حجة على ما هو التحقيق الا مرسل الصحابى

٦٥. المزيد فى متصل الاسانيد: هو ما رواه الرجل ما سمعه من شيخه بواسطة.

٦٦. المستدرك: كتاب يجمع فيه مافات مصنفا من الأحاديث التى تكون على شرطه.

٦٧. المستخرج: كتاب يذكر صاحبه أحاديث كتاب بأسانيده ،و من فوائد المستخرج ما يأتى. ١. علو الاسناد ٢. القوة بكثرة الطرق ٣. بيان أن المختلط حدث بالحديث قبل الاختلاط أما تصريحا أو تلويحا. ٤. بيان أن المدلس لم يدلس فى هذا الحديث اما تصريحا أو تلويحا. ٥. تعيين المبهم. ٦. تبيين المهمل. ٧. اسناد المرسل، ووصل المنقطع. ٨. رفع الموقوف.

٦٨. المستفيض فى تعريفه أقوال:

الأول: ما يعده الناس شائعا.

الثانى: ما رواه اثنان فصاعدا.

الثالث: ما رواه ثلاثة.

الرابع: ما رواه ثلاثة فصاعدا.

٦٩. المستور: هو مجهول الحال، و هو من لا يعرف حاله هل هو ثقة أو لا ؟

٧٠. المسلسل: هو حديث يشتمل على صفة مخصوصة تنسحب على جميع الرواة أو هيئة أو مكان أو زمان كذلك أو غير ذلك.

٧١. المسند: -بالكسر- هو من يروى الحديث بالاسناد، و -بالفتح- ضد المنقطع و المرسل أو الموقوف أو كليهما.

٧٢. المشهور: عند المحدثين مايكون فوق العزيز و دون المتواتر، و قد يطلق على ما اشتهر على السنة الناس، و عند الحنفية ما يكون فى الاصل من أخبار الآحاد و تواتر فى القرن الثانى أو الثالث، و التواتر الذى حدث بعد القرن الثالث لا يدخل عندهم أحادى الأصل فى المشهور، و انما ذلك لأغراض شتى تختص بهم.

٧٣. المصحف: ما يقع فيه التصحيف، و هو تغيير فى الحرف أو الحروف بالنسبة الى النقط مع بقاء صورة الخط، و ان كان بالنسبة الى الهيئة و الشكل فيقال له التحريف و ما هو فيه يقال له المحرف.

٧٤. المضطرب: يطلق على الراوى و المروى كليهما، و قد تقدم معنيا الاضطراب العام و الخاص.

٧٥. المضعف:- بكسر العين- من يحكم بضعف الخبر أو الحديث، و- بالفتح- راو أو مروى حكم عليه بالضعف، و المضعف بالفتح قد لا يكون ضعيفا فى نفس الأمر، و قس عليه قولهم المجود، و المصحح، و المبدع، و المحسن، و نحوها.

٧٦. المطروح: وصف بمعنى المردود، و هو فى المرتبة الرابعة من مراتب ألفاظ الجرح يقال على الراوى و المروى.

٧٧. المعروف: مقابل المنكر حديث الثقة الذى خالفه ضعيف.

٧٨. المعضل: نوع من المنقطع ما يكون فيه الانقطاع بسقوط رجلين متواليين.

٧٩. المعلق: ما حذف اسناده أو شيء من اسناده من طرف المحدث المسند. و معلقات البخارى فى صحيحه التى وردت بصيغه الجزم صحيحة أسانيدها التى حذفت.

٨٠. المعلل: حديث يظهر أنه صحيح أو حسن لكنه ضعيف عند الامعان بعلة خفية قادحة من وصل ارسال أو رفع وقف أو وهم أو نحوها من العلل الخفية القادحة.

٨١. المعنعن: حديث أو اسناد يحكى بصيغة (عن).

٨٢. المقبول: من الأحاديث الصحيح والحسن، و الجيد، و الصالح، و القوى، والوسط، والحجة، والقابل للاحتجاج أو الاستدلال، والمتواتر ونحوها.

٨٣. المقطوع: ما أضيف الى التابعى، و قد يطلق على ما يضاد الموصول.

٨٤. المقلوب: ما يقع فيه تقديم و تاخير لاسم أو لفظ، و يقع القلب فى الاسناد أحيانا، و فى المتن أحيانا.

٨٥. المنسوخ: حكم شرعى متقدم رفع بحكم شرعى متاخر، والمتاخر الرافع هو الناسخ كما سيأتى ان شاء الله تعالى.

٨٦. المنقطع: ضد المتصل ما يكون فى اسناده من لم يلق من يروى هو عنه أو لم يعاصره معاصرة يتأتى فيها اللقاء بينهما. وهما قولان لأهل العلم فى معنى الانقطاع والاتصال.

٨٧. المهمل: اسم لم يذكر ما يعرف به من هو من نسب أو نسبة أو لقب أو كنية أو غير ذلك.

٨٨. الموقوف: ما أضيف الى الصحابى - رضى الله عنه -

٨٩. الموضوع: ما يكون فى اسناده من يكذب فى الحديث النبوى، و يطلق أيضًا على المصنوع المختلق.

٩٠. النازل: ضد العالى. اسناد يحتوى على رجال أكثر من رجال اسناد آخر.

٩١. الناسخ: حكم شرعى متأخر يرفع حكما شرعيا متقدما، و المتقدم المرفوع هو المنسوخ كما تقدم.

٩٢. الوجادة: هى أن يجد الرجل ورقا أو اوراقا مكتوبا فيه أو فيها حديث أو أحاديث بخط من يعرف الواجد خطه.

٩٣. الوحدان: من لم يرو عنه الا واحد، و كتب جمع فيها من لم يرو عنه الا واحد.

٩٤. الوسط: هو الحسن أو راوى الحسن لأن الحسن وسط بين الصحيح و الضعيف.

٩٥. الوقف: يطلق على التوقف، و على عزو الشيء الى الصحابى.

٩٦. الوصية: أن يوصى الرجل عند موته أو سفره لشخص معين بأصله أو بأصوله و قد اشترط للرواية لها الاجازة و الاذن.

التقسيمات الاصطلاحية:

١. الحديث قدسى و يقال له الالهى أيضًا، أو نبوى. واعلم أن ههنا ثلاث اعتبارات،

الاول: أن كل حديث يتعلق بدين الله تعالى فهو من جانب الله سبحانه و تعالى فبهذا الاعتبار كل حديث قدسى و الهى.

الثانى: أن كل حديث مضاف الى النبى صلى الله عليه و سلم، فبهذا الاعتبار كل حديث نبوى.

الثالث: أن النبى صلى الله عليه و سلم قد روى بعض الأحاديث عن ربه سبحانه و تعالى بذكر اسمه فيها، و بعضها لم يذكر فيها اسمه تعالى بحيث يكون مرويا عنه فى اللفظ، فبهذا الاعتبار ينقسم الحديث الى قدسى و الهى، و الى نبوى، فهو بالوجه الاول من هذا الاعتبار قدسى و الهى، و بالوجه الثانى من هذاالاعتبار نبوى.

٢. الحديث او الخبر: اما أن يكون له طرق بلا حصر عدد معين

أو مع حصر بما فوق الاثنين أو بالاثنين فقط، أو بواحد فقط، فالأول المتواتر بشروطه و الثانى المشهور، والثالث العزيز، والرابع الغريب، و الاقسام الثلاثة الاخيرة آحاد، ويقع فيها يفيد اليقين و القطع.

٣ .الحديث او الخبر:اما صحيح لذاته أو لغيره، واما حسن لذاته أو لغيره و اما ضعيف بكذب الراوى أو تهمته بذلك أو فحش غلطه أو غفلته أو فسقه أو وهمه أو مخالفته أو جهالته أو بدعته أو سوء حفظه أو بسقط فى الاسناد.

٤ .متن الحديث اما أن يكون مضافا الى النبى صلى الله عليه و سلم أو الى الصحابى أو الى التابعى، فالثالث المقطوع، و الثانى الموقوف، و يطلق عليهما لفظ الأثر فى عرف بعض أهل العلم.

و الأول ان كان المضيف هو الصحابى، و كان اسناده متصلا فى الظاهر فهو المسند، والا فهو المرفوع حقيقة ان كانت الاضافة تصريحا، و حكما ان كانت الاضافة تلويحا بأن لا يكون مضمون المتن من مسارح الاجتهاد و لا يكون مأثورا عن أهل الكتاب و غيرهم.

٥. **الحديث** ان سلم من المعارضة فهو المحكم، و الا فان أمكن الجمع و التوفيق فهو مختلف الحديث، والا فان عرف التاريخ، و ثبت المتاخر فهو الناسخ و الآخر المنسوخ، و الا فان أمكن ترجيح أحدهما بوجه من وجوه الترجيح العديدة المعتمدة فهو الراجح و الآخر المرجوح، و الا فهو المضطرب بالمعنى الأخص، و حكمه التوقف الى أن يتبين ضعف أحدهما أو صحته.

٦ .الحديث ان سلم من السقط فى الاسناد فهو الموصول أو المتصل، والا فان كان السقط خفيا فان كان مع اللقاء فهو المدلس، و ان كان مع المعاصرة المحضة التى لا يمكن معها اللقاء فهو المرسل الخفى،

وان كان السقط واضحا فان كان باثنين متواليين فهو المعضل والا فان كان فى آخر الاسناد بعد التابعى فهو المرسل و ان كان فى مبدء الاسناد من جانب المصنف أو المسند فهو المعلق، والا فهو المنقطع، و يقال له المقطوع فى عرف بعض أهل العلم، و هذا المعنى للمنقطع هو الأخص وأما معناه الأعم فهو ما لم يتصل اسناده سواء ا كان معضلا أم معلقا أم مرسلا، أم مدلسا أم مرسلا خفيا، أم منقطعا بالمعنى الأخص.

٧. الراوى ان لم يذكر اسمه فهو المبهم، وان ذكر اسمه و لم ينسب ولا يكون مشهورا بذلك الاسم فهو المهمل، وان نسب أو يكون مشهورا بذلك الاسم، وقد روى عنه اثنان فصاعدا فهو معروف العين، فان عرف أنه ثقة أو ضعيف فهو معروف الحال، والا فهو مجهول العين فى الأول، و مجهول الحال فى الثانى، ويقال له المستور أيضًا، وحكمه التوقف الى أن يتبين حاله، و جهالة الصحابى لا تضر لأن الصحابة كلهم عدول بأدلة عديدة من الكتاب و السنة.

٨. الاسناد الذى يقل عدد رجاله من المسندالى النبى صلى الله عليه و سلم يقال له العالى المطلق. و ان قل الرجال بين المسند و بين امام ذى صفة علية يقال له العالى النسبى فان استوى عدد اسناد من هو دون ذلك الامام مع عدد اسنادذلك الامام و المساواة، وان روى عن تلميذ ذلك الامام من غير طريقه فالمصافحة، وان روى عن شيخه كذلك فالموافقة، وان روى عن شيخ شيخه كذلك فالبدل، ويقابل النزول العلو فى جميع أقسامه.

٩. ان روى الرجل عمن هو فوقه فى مثل السن و اللقى فالأصاغر عن الأكابر و فيه كثرة، ومنه رواية التابعين عن الصحابة، و الأبناء عن الآباء والأجداد. وان روى عمن هو دونه فى مثل ذلك فالأكابر

عن الأصاغر، ومنه رواية بعض الصحابة عن التابعين، والآباء عن الأبناء، وان روى عمن هو زميله فى مثل ذلك فالأقران، وان روى كل من القرينين عن الآخر فالمدبج، وان روى اثنان عن شيخ و تقدم موت احدهما فالسابق و اللاحق.

١٠. الرواة ان وردت على الصواب فان اتفقت أسماء هم و أسماء آبائهم فصاعدا واختلفت أشخاشهم، و كذا الألقاب و الكنى و النسب فالمتفق و المفترق، وان اتفقت خطا واختلفت نطقا فالمؤتلف والمختلف، وان اتفقت واختلفت الآباء نطقا كمحمد بن عَقيل و محمد بن عقيل أو بالعكس كشريح بن النعمان و سريج ابن النعمان فالمتشابه، و يتركب منه و مما قبله أنواع، وان وردت على الخطا بالتقديم والتاخير فالمقلوب، أو بذكر راو مكان راو فالابدال، أو بتغيير اسم باسم من حيث النقط فالمصحف، أو من حيث الشكل فالمحرف، و يقع القلب و الابدال، و التصحيف والتحريف فى المتن أيضًا.

١١. ان روى راو حديثا موافقا لحديث راو آخر فان كان صحابيهما واحدا فالمتابعة التامة أو الكاملة ان رواه أحدهماعن شيخ الآخر، والقاصرةأوالناقصة ان رواه عن شيخ شيخه فصاعدا، وان كان صحابيهما متعددا فالشاهد، وان روى راو حديثا مخالفا لحديث راو آخر سواء اكان المخالفة فى الاسناد أم فى المتن فان ثبت ثقة راويهما فان كان أحدهما وهم فى تلك المخالفة فحديثه معلل، والا فالراجح منهما المحفوظ، والمرجوح شاذ، وان كان أحد الراويين ثقة والآخر ضعيفا فحديث الثقة هو المعروف و الضعيف هو المنكر. هذا ان اتحد الصحابى والا فمختلف الحديث أو ذوالنسخ أو الرجحان أو الاضطراب والوقف.

١٢. و لتحمل الحديث طرق الأول السماع من لفظ الشيخ.

الثانى القرأة عليه و يقال لها العرض .الثالث.المناولة و عرضها . الرابع . المكاتبة . الخامس . المذاكرة . السادس. الوجادة.السابع. الاجازة . الثامن. الاعلام .التاسع. الوصية. و يصح تحمل الكافر فى حال كفره اذا أدى فى حال اسلامه.

و للأداء صيغ منها سمعت و حدثنى. و منها اخبرنى ، و قرآت عليه . و منها قرئ عليه و أنا أسمع .و منها أنبانى .ومنها ناولنى ، و منها شافهنى . ومنها كتب الى. و منها عن وقال وذكر و روى ، وأن .ومنها وجدت بخط فلان.

١٣ .ومن المهمات فى فن الحديث معرفة أسماء الرواة و كناهم و ألقابهم و نسبهم الى الأوطان و القبائل والحرف وغيرها ، ومعرفة أسماء آبائهم و كناهم وألقابهم و نسبهم، وكذا الأجداد، و معرفة أسماء شيوخهم و كناهم وألقابهم و نسبهم كذلك ، ومعرفة أسماء تلاميذهم و كناهم وألقابهم ونسبهم كذلك، ومعرفة أسماء أماكنهم من المدن والقرى والبوادى، ومعرفة أسفارهم فى طلب الحديث وغيره ومعرفة مواليدهم ووفياتهم.

الحديث حجة لازمة:

ذهب الامام الشافعى وغيره الى أن السنن ثلاثة أقسام :

الأول قسم جاء فيه ما جاء فى كتاب الله تعالى.

الثانى قسم يبين و يفصل ما جاء فى كتاب الله تعالى مجملا.

الثالث قسم مستقل لم يجىء فيه ما جاء فى كتاب الله تعالى، ولا يبين، ولا يفصل مجملا من مجملات كتاب الله تعالى.

١. قال الله تعالى:﴿ فَأَنْزَلْنَا اِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ اِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُوْنَ﴾ (النحل/٤٤).

٢. وقال الله تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنْذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا﴾(مريم/٩٧).

٣. وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾(الدخان/٥٨).

٤. وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ ﴾الاية (المائدة/١٩).

فهذه الآيات وأمثالها تنص على أن الله سبحانه وتعالى قد يسر القرآن الكريم بلسان رسوله صلى الله عليه وسلم، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم يبين للناس ما نزل اليهم، فقد ثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم يبين القرآن، ومن المعلوم أن بين البيان والمبين فرقا والا فلا بيان، فقد تحقق أن سنته صلى الله عليه وسلم التى تكون من هذا القسم حجة، وقد استدل شيخنا اسماعيل بن ابراهيم السلفى- رحمه الله تعالى- على هذا الموضوع بقوله سبحانه وتعالى ﴿ ثم ان علينا بيانه﴾ أيضًا(القيامة/١٩).

ووجه الاستدلال أن الله تعالى جعل بيان القرآن عليه، ولا نجد بيان القرآن كله فى القرآن، وما نجده من البيان فيه انما هو بيان بعض الآيات دون بعض، وانما نجد بيان بعضها فى السنة.

فعلمنا أن بيان السنة ذلك للقرآن بيان الله تعالى لأنه قال:﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ ولاريب أن بيان الله ورسوله صلى الله عليه وسلم حجة لازمة.

١. وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾.الآية (النساء/٦٤).

٢. وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ

فَإِنْ تَوَلَّوا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ .(النور/٥٤).

٣. وقال الله سبحانه وتعالى:﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَاتُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ .(محمد/٣٣).

٤. وقال الله سبحانه وتعالى:﴿ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ . (الاعراف/١٥٨).

٥. وقال الله سبحانه وتعالى:﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ . قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ .(آل عمران/٣١ . ٣٢).

وغير هؤلاء الآيات من الآيات التى تنص على وجوب طاعة النبى صلى الله عليه وسلم وأتباعه، وهى كثيرة، فراجعها من مظانها من القرآن الكريم، وهذه الآيات لم تقيد وجوب الطاعة والاتباع له صلى الله عليه وسلم بما ورد فى القرآن الكريم، فمن أنكر وجوب طاعة النبى صلى الله عليه وسلم وأتباعه فى غير ما ورد فى القرآن الكريم فقد أنكر نصوص القرآن هذه وأمثالها، وهى كثيرة فى القرآن الكريم.

٦. وقال الله سبحانه وتعالى:﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ .(النساء/٦٥).

٧. وقال الله سبحانه وتعالى:﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ .(النساء/١١٥).

٨. وقال الله سبحانه وتعالى:﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ .(النساء/١٤).

٩. وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ (الاحزاب/٣٦).

١٠. وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا. (الجن/٢٣).

فهذه الآيات وأمثالها. وهي كثيرة في القرآن. تنص على أن من عصى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسلم قضائه ظاهرا أو باطنا فقد اثم واستحق النار وخرج من الايمان، ودخل في الكفر قال الله سبحانه و تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾.

وهذه أيضًا نصوص عامة قطعية تتناول من عصاه صلى الله عليه وسلم في الأمور التي وردت في القرآن، والتي لم ترد فيه، فمن لم يجعل مشاقة الرسول صلى الله عليه و سلم في الأوامر و النواهي التي لم ترد في القرآن اثما ومعصية و ضلالا، و مفضية الى النار فقد جحد نصوص القرآن هذه و أمثالها وهي كثيرة في القرآن الكريم.

وكذا الآيات الدالة على صدق النبي صلى الله عليه وسلم كثيرةفمن لم يصدقه صلى الله عليه و سلم فيما أخبر عما مضى أو عما سيأتي فقد كذب بالآيات الدالة على صدقه صلى الله عليه وسلم، ونقض ايمانه به صلى الله عليه وسلم لأن الايمان برسالته ونبوته مستلزم لتصديق خبره و قبول أمره ونهيه صلى الله عليه و سلم، فمن لم يصدق خبره، ولا قبل أمره ونهيه فقد نقض ايمانه به صلى الله عليه وسلم، و خرج من الاسلام و الدين كما تخرج الشعرة من العجين.

عدة شبهات حول السنة وردها:

١. زعم الذين جحدوا السنة أن النبي صلى الله عليه و سلم لم

يوح اليه الا القرآن و أما السنة فلم توح اليه فلا تكون حجة، و تمسكوا فى ذلك بقوله تعالى: وأوحى الى هذا القرآن. و غيره من الآيات التى فيها أن القرآن أوحى اليه صلى الله عليه وسلم.

ولا ريب أن القرآن الكريم أوحى الى النبى صلى الله عليه وسلم، وجاء ذلك فى آيات كثيرة لكن لم يرد فى واحدة منها القصر والحصر الذى ادعوه ومدار نفيهم أن السنة أوحيت اليه صلى الله عليه وسلم كان على ذلك الحصر، فاذا لم يثبت ذلك الحصر لم يثبت ادعائهم أن السنة لم توح اليه صلى الله عليه و سلم.

و توهم بعضهم أن قوله تعالى فى سورة الكهف: ﴿ أُتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَنْ تَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾. يدل أن لن تجد من دون كتاب ربك ملتحدا، والسنة عندهم من دون الكتاب، فلا تكون ملتحدة وحجة.

وانت تعلم أن هذا ليس تفسيرا للآية، بل هو تحريف لها لأن الضمير المجرور فى قوله تعالى: ﴿ مِنْ دُونِهِ﴾ انما يعود الى ربك، لا على كتاب ربك. ويدل على هذا قوله تعالى فى سورة الجن: ﴿ قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾. والقرآن يفسر بعضه بعضا، فلم يثبت بهذه الآية ما رامه هذا البعض من أن السنة لا تكون ملتحدة وحجة.

فان قال قائل: هب أن القرآن ينص على أنه وحى من الله تعالى، ولا ينفى أن تكون السنة أوحيت اليه صلى الله عليه وسلم، فهل فى القرآن آية تدل على أن شيئا غير القرآن كان يوحى اليه صلى الله عليه و سلم؟

قلنا: نعم ليس فى القرآن آية واحدة تدل على ذلك المطلوب،

بل فى القرآن آيات كثيرة تدل على ذلك المطلوب، وتثبته .

١ . فمنها قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾.(النجم/٣،٤)فهاتان آيتان الكريمتان ترشداننا الى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا ينطق فى أمور الدين بهواه، وانما كان ينطق فيها بوحى يوحاه، ولا ريب أن السنن التى نحن بصدد اثبات أنها حجج واردة فى أمور الدين ، فكانت وحيا من الله تعالى الى رسوله صلى الله عليه وسلم، وان كان قال شيئا من غير وحى أوحى الله اليه ووجهه الى الصواب، فكان وحيا بهذا الطريق.

٢.و منها قوله تعالى: ﴿ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ﴾ (يونس/١٥). و قوله سبحانه و تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَى إِلَيَّ مِنْ رَبِّي ﴾. (الاعراف/٢٠٣). فهذان القولان يدلاننا أن اتباع النبى صلى الله عليه وسلم مقصود على ما كان يوحى اليه من ربه، ولا يتعدى الى غير ما كان يوحى اليه من ربه، ولا مرية فى أن هذه السنن كان النبى صلى الله عليه وسلم يتبعها، فلو لم تكن وحيا لتعدى اتباعه صلى الله عليه وسلم الى غيرالوحى، وهو منفى عنه صلى الله عليه وسلم بنص القرآن الكريم، فقد ثبت أن لا مناص من تسليم أن السنن مما أوحى اليه صلى الله عليه وسلم.

٣. ومنها قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ، وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ﴾.(النساء/١١٣). فهذه الآية تنص أن الله تعالى أنزل على رسوله صلى الله عليه وسلم شيئين: الأول الكتاب، والثانى الحكمة، وقد صرح الشافعى فى أوائل الرسالة أن بعض أهل العلم قالوا: ان الحكمة هى السنة . وبهذا قال كثير من أهل التفسير، ومنهم الحافظ ابن كثير، ويؤيد هذا أن الله تعالى قد جمع بين

الكتاب والحكمة فى الانزال، فقد علم أن انزال الحكمة مثل انزال الكتاب، وليس مثل انزال الحديد كما توهمه بعض هؤلاء.

وقد قال الله سبحانه وتعالى مخاطبا لأزواج النبى صلى الله عليه وسلم وأمهات المؤمنين رضى الله عنهن: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ . الآية (الأحزاب/٣٤).

٢. فان قالوا: هب أن السنة مما أوحى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومع هذا فليس الاحتجاج بها قائما لأنها قد كتبت بعده صلى الله عليه وسلم بمائة سنة أو بعدها كما يشهد به التاريخ.

قلنا: ان بناء قولهم هذا على مقدمتين: الأولى أن ما لايكون مكتوبا لايصلح لأن يحتج به، والثانية أن السنة لم تكن تكتب فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم ولافى عهد الصحابة رضى الله عنهم اجمعين. وكلتا المقدمتين لم تثبت بنقل ولاعقل.

أما الأولى فلأن العقلاء مؤمنهم وكافرهم يقبلون الأخبار سواء أ تعلقت بقول رجل أم بفعله فيما بينهم، ولا يقولون: انا لا نقبلها حتى تكون مكتوبا. ولان الله سبحانه وتعالى قد أرسل الرسل الى أممهم، وجعل أخبارهم، وأوامرهم ونواهيهم حجة لهم، وعليهم، وان لم تكن مكتوبة، وكفروا أهلك من كذبوهم فيها فلولم تكن حجة لم يكفرهم ولم يهلكهم، والآيات التى تدل على قبول الأخبار وان لم تكن مكتوبا كثيرة جدا.

ثم يلزم على تسليم هذه المقدمة أن لا يكون القرآن أيضًا حجة من لدن سماع جبريل له من الله تعالى الى أوان كتابته فى اللخاف والعسب وغيرهما، واللازم باطل فالملزوم مثله، فتسليم هذه المقدمة يجر الى أن يجحد أن القرآن حجة، وان هو الا خروج من الدين والايمان.

وأما الثانية فلأن التاريخ قد أثبت أن السنة كانت تكتب فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم بأمره واذنه، وانما نهاهم صلى الله عليه وسلم أن يكتبوها مخلوطة بالقرآن ، وكذلك كانت تكتب فى عهد الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ولم يزل الناس يكتبونها من عهد النبى صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا، ولا تزال تكتب الى قيام الساعة .

صرح أبو هريرة- رضى الله عنه- أن عبد الله بن عمرو بن العاص -رضى الله عنه- كان يكتب الأحاديث و قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أكتبوا لأبى شاه وكان على بن أبى طالب رضى الله عنه كتب صحيفة فيها أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم وكتب التاريخ، والحديث مشحونة بما يدل على أن السنة أيضًا تكتب، فراجعها.

٣. فان قالوا: سلمنا أن السنة مما أوحى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت تكتب فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين ومن بعدهم، ولم تزل تكتب الى يومنا هذا لكن الرواية بالمعنى لا نأمن معها من تغير مقصود النبى صلى الله عليه وسلم فلا تكون حجة.

قلنا: ان بناء قولهم هذا على قضايا ثلاث، الأولى أن ما يكون مرويا بالمعنى لا يكون حجة، والثانية أن السنة كلها مروية بالمعنى، والثالثة أنا لا نأمن مع الرواية بالمعنى من تغير المقصود، والقضايا الثلاث خطأ.

أما الأولى فلأن أكثر الأنبياء والرسل كانوا من العجم، وكذا أممهم ،وقد ذكرت أخبارهم وقصصهم، وأقوالهم فى القرآن الكريم باللغة العربية وما كانوا يتكلمون بها، وهل هذه الرواية و الحكاية الا بالمعنى، فلو كانت الرواية بالمعنى موجبة لئلا يكون المروى بالمعنى

حجة لزم أن لا يكون كثير من القرآن حجة عند هؤلاء. فلا دليل عقلا ولا نقلا يدل على أن ما يكون مرويا بالمعنى لا يكون حجة.

وأما الثانية فلأن السنن الفعلية، والتقريرية لا ألفاظ لها حتى تكون مروية بالمعنى، فليست السنن الفعلية والتقريرية مروية بالمعنى حتى يقال: لا نأمن معها من تغير مقصود النبى صلى الله عليه و سلم الخ.

بقيت السنن القولية، فكثير منها مروى باللفظ، لا بالمعنى، ولا سيما التى راويها ممن لا يجيز الرواية بالمعنى أو لا يرويها الا باللفظ، ولا سيما التى تتعبد الأمة بألفاظها فقد تبين أن قولهم: السنة كلها مروية بالمعنى. خطأ محض.

وأما الثالثة فلأن من شرائط القبول أن يكون الراوى ثقة ان روى باللفظ وثقة عالما بما يحيل المعانى ان روى بالمعنى حتى لا يغير المقصود فنأمن مع الرواية بالمعنى. اذا وجد فيها شرائط القبول.

من تغير مقصود النبى صلى الله عليه و سلم فتكون السنن المروية بالمعنى أيضًا حجة لازمة، وأما التى لا توجد فيها شرائط القبول أو شرط منها فلا نقبلها نحن أيضًا، فلا يعترض بالضعيف على الصحيح.

٤. فان قالوا: سلمنا أن السنة مما أوحى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم تزل تكتب من لدن عهد النبى صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا، ولا تزال تكتب الىّ قيام الساعة وان كون الشىء لم يكتب لا يمنع الاحتجاج به، وكذا كونه مرويا بالمعنى لا يخل فى الاحتجاج به اخلالا يسيرا، وان السنن أكثرها مروية لا باللفظ لكن نقول: أن السنن قد وصلت الينا بطريق الآحاد، وهى ظنية، فلا تكون حجة.

قلنا: ان قولهم هذا أيضًا مبنى على قضايا ثلاث: الأولى أن السنن كلها منقولة بطريق الآحاد ليس فيها شىء متواتر، والثانية أن

الآحاد تكون ظنية ليس فيها شيء يفيد القطع واليقين ولعلم، والثالثة أن الظن لايكون حجة، والقضايا الثلاث خطأ.

أما الأولى فلأن فى السنن من المتواتر شيئا كثيرا، ومن أنكر التواتر فى السنن فقوله خطأ محض، وقد نبه الحافظ ابن حجر فى شرح النخبة على كثرة المتواتر فى السنن، وقد جمع السيوطى فى متواتر الأخبار رسالة مستقلة سماها الأزهار المتناثرة، وذهب الحافظ ابن تيمية وغيره الى أن المتواتر ما يفيد العلم وان كان من الآحاد، فالمتواتر بهذا المعنى فى السنة يوجد بكثرة متكاثرة.

وأما الثانية فلأن كثيرا من الآحاد يفيد العلم فان صفات الرجل قد تفوق العدد الكثير من الرجال، ولا سيمااذا احتفت الآحاد بالقرائن تفيد العلم واليقين والقطع واحتج الشافعى . رحمه الله تعالى . ببعث الله الرسل واحدا بعد واحد، فكان اخبار كل رسول الى قومه من باب الآحاد، وقد قامت به الحجة قال الله تعالى :﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّٰهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾. واحتج أيضًا ببعث النبى صلى الله عليه وسلم الولاة والأمراء فانه صلى الله عليه وسلم كان يولى واحدا على ناحية فكان يخبر أهل ناحيته بأقوال النبى صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقاريره كما كان يقرأ عليهم القرآن، وكان يفعل ذلك كله هو وحده، وكانت الحجة تقوم عليهم به وحده، وقس على الوالى حال الامير .

وأما الثالثة فلأن الظن قد يكون حجة، ألا ترى أن الله سبحانه وتعالى قال:﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللّٰهِ﴾. الآية، وقال سبحانه وتعالى :﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلاَ تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾.الآية،وقال سبحانه وتعالى :﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾.وقال سبحانه وتعالى:﴿ وَقَالَ الَّذِينَ

يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾. وغير ذلك من الآيات التى تدل على أن الظن يقبل ويعمل به، ويكون حجة.

فان قلت: قال الله تعالى :﴿ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾. فعلم أن الظن لا يغنى شيئا.

قلت: ان الله تعالى أخبر بأن الظن لا يغنى من الحق شيئا. ولم يخبر بأن الظن لا يغنى شيئا، أو لا يغنى من الجهل أو الشك والوهم شيئا. فتدبر ولا تكن من الغافلين، وان كنت تريد التفصيل فى هذه المسألة فأرجع الى رسالة أخينا فى الله عبد الرحمن بن الشريف الجنكوى. حفظه الله تعالى. التى قد سماها حكم الأخذ بأخبار الآحاد فى العقائد فانه قد فصل هذا الموضوع تفصيلا أجره [illegible] عليه أجرا جزيلا، ومنحه عليه ثوابا جميلا. هذا فى الثبوت، وأما [illegible]ة فالسنة والقرآن فيها سواء.

٥. فان قالوا: هب أن السنة تفيد العلم ولو كانت منقولة بالآحاد لكنها قد تعارض القرآن وتخالفه، فلا تكون حجة.

قلنا: هذا انما هو بالنظر الى الظاهر، والا فعند التحقيق أن السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعارض القرآن ولا تخالفه، وبالنظر الى الظاهر قد يترائى التعارض بين آى القرآن فهل يقال: ان القرآن ليس بحجة ؟ كلا ثم كلا، فكذا السنة حجة. وحديث: عرض الحديث على القرآن موضوع، ويخالف القرآن أيضًا.

٦. فان قالوا: ان السنة قد تعارض المعقول، فلاتكون حجة.

قلنا: ان السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعارض المعقول بشرط أن يكون معقولا، والا فاما أن يكون المعقول غير معقول جعل معقولا، واما أن تكون السنة غير ثابتة عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم، واما أن يكون الذى أقام التعارض بين السنة والمعقول أخطأفى فهم السنة ان كان المعقول معقولا فى الواقع.

ومثل التعارض المتوهم بين السنة والمعقول يوجد بين القرآن والمعقول فهل يقال: ان القرآن ليس بحجة ؟ كلا ثم كلا لأن المعقول ههنا ليس بمعقول وانما جعله بعض الناس معقولالأجل النقصان فى عقله فكذا المعقول الذى يعارض السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المفهومة على وجه صحيح ليس بمعقول فى الواقع لأن السنة مماأوحى الله الى رسوله صلى الله عليه وسلم.

وان كنت تريد التفصيل فى هذا الموضوع فارجع الى رسالة الحافظ ابن تيمية.رحمه الله تعالى.التى سماها بيان موافقة المنقول الصحيح للمعقول الصريح . وهى رسالة طيبة جيدة مفيدة نافعة فى الغاية، فاغتنمها واقتنها فى أول فرصة، وقد طبعت على هامش منهاج السنة، وفى مواضع أخرى.

٧.فان قالوا: سلمنا أن السنة تفيد العلم وان كانت منقولة بطريق الآحاد، وانها اذا ثبتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعارض القرآن، ولا المعقول لكنها قد تعارض بعض ما فى التاريخ، فلا تكون حجة.

قلنا: ان السنة اذا ثبتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما لا تعارض القرآن و المعقول كذلك لا تعارض التاريخ الصحيح الثابت فان ترائينا فى موضع تعارضا ما بين السنة الثابتة والرواية التاريخية حكمنا بأن الرواية التاريخية لم تثبت لأنا قد تحققنا أن ما يوجد عند أئمة السنة والحديث ورواتهما من العناية والاهتمام بالاسنادوالمتن لا يوجد عشر معشاره عند أئمة التاريخ ورواته الا من كان منهم من أئمة

الحديث أيضًا.

ثم السنة التى تعارض التاريخ عند هؤلاء تاريخ أيضًا، وأنت تعلم أنه اذا عن التعارض بين روايتين تاريخيتين لا يرد التاريخ بأجمعه ولا يقال: ان التاريخ ليس بحجة . بل يوفق بين الروايتين أو يرجح احداهما على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح، فكذا هنا يسلك على سبيل التوفيق أو الترجيح ولا يقال: ان السنة ليست بحجة. ثم الترجيح هنا يكون للسنة لما قدمنا من العناية والاهتمام ولأن السنه وحى، والتاريخ ليس بوحى.

ثم مثل التعارض المترائى بين السنة والتاريخ قد يترائى بين القرآن والتاريخ أيضًا، فهل يقال: ان القرآن ليس بحجة ؟ كلا ثم كلا، بل يوفق بينهما أو يرجح القرآن على التاريخ لأن القرآن وحى، فكذلك فى التعارض المتراء ى بين السنة والتاريخ لايقال: ان السنة ليست بحجة. بل يوفق بينهما أو ترجح السنة على التاريخ لأن السنه وحى.

٨. فان قالوا: سلمنا أن السنة تفيد العلم، ولا تعارض التاريخ أيضًا كما لا تعارض القرآن والمعقول لكنها تعارض بعضها بعضا، فلا تكون حجة.

قلنا: ان الروايتين من السنة اللتين يتراء ى بينهما التعارض اما أن تكونا ثابتتين واما أن تكونا غير ثابتتين، واما أن تكون احداهما ثابتة، والأخرى غير ثابتة،فعلى الشقين الأخيرين قد انتفى التعارض فانه لا يتصور التعارض بين الروايتين لم تثبت كلتاهما أو ثبتت احداهما ولم تثبت الأخرى. بل يؤخذ ويعمل بالثابتة منهما، وأما على الشق الأول فيسلك على سبيل التوفيق بينهما ان أمكن أو النسخ ان ثبت المتأخر أو الترجيح بوجه من وجوه الترجيح ان وجد، ولا ترد السنة الثابتة بحال

من الأحوال لأنها وحى.

ثم مثل التعارض المتراء ى بين روايات السنة قد يتراء ى بين آى القرآن الكريم أيضًا، فهل يقال: ان القرآن ليس بحجة ؟ كلا ثم كلا، بل يوفق بين آى القرآن ان لم يثبت نسخ احداها، فكذلك يجمع بين روايات السنة الثابتة ان أمكن الخ ولا يقال: ان السنة ليست بحجة. لأنها مما أوحى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٩ .فان قالوا: هب أن السنة لا تعارض القرآن، ولا المعقول، ولا التاريخ ولا فيما بينها لكنها تعارض بعض التجربات الجديدة والتكشفات المعاصرة الحديثة فلا تكون حجة.

قلنا: فى هذه الصورة اما أن تكون السنة غير ثابتة عن النبى صلى الله عليه وسلم أو تكون التجربة والتكشفة من باب ما يخطئى فيه الانسان أو من باب التلبيس والتخليط، والتغرير، والافساد على الناس دينهم، فالسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصادم التجربة الصحيحة قديمة كانت أو جديدة، ولا التكشفة المستقيمة عتيقة كانت أو حديثة لأن السنة مما أوحى الله سبحانه وتعالى الى رسوله صلى الله عليه وسلم وانتقاء التصادم انما هو بشرط أن تفهم السنة الثابتة فهما صحيحا وتثبت التجربة أو التكشفة ثم مثل هذا التصادم يوجد بين بعض آى القرآن والتجربات الجديدة والتكشفات الحديثة، فهل يقال: ان القرآن ليس بحجة؟ كلا ثم كلا، فكذلك لا يقال : ان السنة ليست بحجة. نظرا الى بعض التجربات و التكشفات التى لعلها مما ستمجه التجربات والتكشفات الأخرى غدا أو بعد غد، وذلك أن السنة وحى، والتجربة والتكشفة ليستا من الوحى فى شىء.

١٠ .فان قالوا: سلمنا أن السنة لا تعارض القرآن، ولا المعقول، ولا

التاريخ ولا فيما بينها، ولا التجربات والتكشفات لكنها تنافى حياء الانسان وحرمته، فلا تكون حجة.

قلنا: ان السنن الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنافى حياء الانسان الذى هو حياء فى الواقع، ولا حرمته التى هى حرمة فى نفس الأمر، وما تنافيه السنة فهو ليس بحياء ولا حرمة، وذلك لأن السنة تجعل الحياء شعبة من الايمان.

ثم مثل هذه المنافاة الموهومة توجد بين القرآن والحياء والحرمة أيضًا فهل يقال: ان القرآن ليس بحجة. كلا ثم كلا، فكذلك السنة حجة لأنها وحى.

١١. فان قالوا: هب أن السنة الثابتة لا تنافى الحياء الحقيقى والحرمة الحقيقية أيضًا لكن أكثر رواتها من العجم، ومن رواتها من قد تأثروا بالنحلات الأجنبية والنزعات السياسية، فلا نأمن تدسيس بعضهم، وتلبيس آخر، فلا تكون حجة.

قلنا: ان شرائط القبول التى ذكرها الكتاب والسنة وأشار اليها ورتبها المحدثون ودونها المصنفون فى كتبهم اذا وجدت فى سنة نأمن معها التدسيس والتلبيس المزعومين، وقد علم الزمان كيف امتاز صحيح السنن من سقيمها، وأصيل الأحاديث من دخيلها حتى جمعت فى الصحاح مؤلفات، وكتبت في الضعاف مصنفات، فمن فى الدنيا من أهل العلم وغيرهم لا يعرف اسم صحيح البخارى و صحيح مسلم؟ و معرفتنا بصحاح السنن من ضعافها مما يدل على أن السنن محفوظة و مصونة من تدسيس المنافقين وتلبيس الدجالين، وانتحال المبطلين كيف لا تكون كذلك وقد ضمن الله تعالى أن يحفظها وعهد الينا أن يصونها؟فقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

(الحجر/٩)،وقال عزوجل:﴿ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللّٰهِ﴾. (التوبة/١١١) والذكر يتناول القرآن والسنة جميعا كما صرح به ابن حزم و غيره من أهل العلم.

هذا وانما سلكنا فى هذه العجالة سبيل الاخصاء والاقصاء، وتركنا الشواهد والأمثلة لذلك الاختيار، فعليك باستخراجها من مظانها ليحصل لك الاستنارةوالاستبصار، حتى تنخرط فى سمط العلماء الأخيار، وان كنت تريد التفصيل فى هذا الموضوع الهام عند الأبرار فارجع الى ما كتبه فيه أهل الحديث من المصنفات الصغار والكبار، فانهم هم الفرسان الحائزون تعصبات السبق فى هذا المضمار، ومن أهم تلك المصنفات دوام الحديث لشيخنا الحافظ الكوندلوى. رحمه الله الذى سخر لنا البحار والأنهار. وحجية الحديث لشيخنا اسماعيل ابن ابراهيم السلفى . رحمه الله الذى سخر لنا الليل والنهار. ومرآة البرويزية للشيخ عبد الرحمن الكيلانى . حفظه الله العزيز الغفار.

أدخلنا الله تعالى جنة الفردوس ووقانا عذاب النار.

ابن عبد الحق بقلمه

٣/٨/١٤١٠ھ سرفراز كالونى جى تى رود كوجرانواله.

☆☆☆

محمدى كمپوزنگ سنٹر:

شرقى گلى مركزى مسجد اهلحديث مين رود گرجاكھ گوجرانواله